الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.31

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
24 December 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سباربر (نائب الرئيس) . . . . . (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-57535 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب الرئيس، السيد ماك دونالد (سورينام)، تولى السيد سبارير (ليختنشتاين)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/67/387-S/2012/717وA/67390)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** (تابع) (A/67/40 (Vol. I)، و A/67/40 (Vol. II)، و A/67/44، و A/67/48وCorr.1، و A/67/222، و A/67/264، و A/67/269، و A/67/279، و A/67/281)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (تابع) (A/67/36)

١ - **السيدة تاندون** (الهند): قالت إنه يتعين على المقررين الخاصين أن يتأكدوا من أن استنتاجاتهم وتوصياتهم بشأن دولة بعينها قد أُبلغت أولا إلى الحكومة المعنية، وأنه أتيح للحكومة وقت كافٍ للرد عليها. وأكدت إنه يتعين على المقررين الخاصين أن يبينوا بأمانة في تصريحاتهم العامة ردود الدول بشأن الإدعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان.

٢ - وأعربت عن قلق شديد لأن الثُلث فقط من التمويل المكرس لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يأتي من الميزانية العادية بينما يُوفَر الثلثان من تبرعات. وينبغي أن تنظر المفوضية في تقديم مساعدة تقنية وبناء القدرات في البلدان النامية.

٣ - وذكرت أن الهند تولي أهمية متساوية للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي البلد، تقوم السلطة القضائية المستقلة ووسائط الإعلام الحرة والنابضة بالحيوية والمجتمع المدني والدستور بحماية حقوق الإنسان للمواطنين. وفي عام ١٩٩٣، أنشأت الحكومة لجنة وطنية لحقوق الإنسان وسنت قانونا لضمان الشفافية والمساءلة في أنشطتها. وسيكفل وجود آلية فعالة للغاية معنية بالصالح العام للتقاضي أن يتمكن أعضاء أضعف قطاعات المجتمع من التماس العدالة عن طريق شخص أو منظمة يحركهما الصالح العام.

٤ - **السيدة مادوهو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن حكومتها قدمت مؤخرا التقرير الجامع الأولي والثاني والثالث بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعد الحكومة تقريرها الموحد السابع عشر والثامن عشر عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٥ - وأشارت إلى أن القوانين والبرامج الوطنية ذات الصلة تشمل دستور عام ١٩٧٧، وقانون الطفل لعام ٢٠٠٩، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٨، والقانون المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الاتقاء والمكافحة) لعام ٢٠٠٨، والقانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٠، واستراتيجية الحد من الفقر وخطة التنمية.

٦ - **السيد ساركي** (نيجيريا): قال إن حكومة نيجيريا الاتحادية وضعت خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وتشمل هذه الخطة مراجعة حالة حقوق الإنسان واتخاذ تدابير ملموسة. وجاري تطبيق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي عملية مشابهة لعملية الاستعراض الدوري الشامل.

٧ - وأشار إلى أن نيجيريا تنفذ مبادرة واسعة النطاق تشمل إصلاحات سياسية واقتصادية من أجل توطيد الديمقراطية وتحسين ظروف المعيشة لجميع النيجيريين. ومن شأن التعاون بين آليات حقوق الإنسان العالمية والأفريقية أن يرسخ أوجه التآزر والتكامل المنشود في المنطقة.

٨ - **السيد أشغالو** (المغرب): قال إن التغييرات والأزمات السياسية التي حدثت في العامين الماضيين، وضعت

جهاز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على المحك. فقد تزايد الطلب على إجراءات الاستجابة السريعة والمساعدة التقنية وبناء القدرات. وتفرض الأحداث التي يشهدها العالم العربي ومنطقة الساحل عددا من التحديات على المجتمع الدولي.

٩ - وأضاف أن حقوق الإنسان ينبغي ألا تستخدم للإدانة أو المعاقبة أو لتحقيق غايات سياسية، ويجري ذلك أحيانا بتواطؤ من بعض الدول. وأحيانا أيضا تكون المنظمات غير الحكومية مدفوعة باعتبارات سياسية. ويجب أن تكون الجمعية العامة يقظة في هذا الصدد، دون المساس بحرية التعبير والرأي في حالة المدافعين الحقيقيين عن حقوق الإنسان.

١٠ - وأشار إلى أن المغرب اعتمد دستورا جديدا في عام ٢٠١١. وبعد الانتخابات التي أجريت في العام نفسه، شرع أصحاب الشأن في إجراء إصلاحات. وكُرست في الدستور جميع توصيات لجنة الإنصاف والمصالحة، وهي هيئة ابتكارية في مجال العدالة الانتقالية. وأنشئت لجنة للحوار الوطني مكلفة بإصلاحات شاملة في مجال العدالة، وعُززت بعض مؤسسات حقوق الإنسان.

١١ - ومضى قائلا إن المغرب وافق تقريبا على جميع التوصيات المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل. واستقبل المغرب أيضا زيارات قام بها الخبير المستقل في ميدان الحقوق الثقافية، والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة. واختتم كلمته قائلا إن المقرر الخاص أوضح في بيان أدلى به مؤخرا أمام اللجنة الثالثة أنه قد أتيحت له إمكانية الوصول بشكل غير مقيد إلى جميع مرافق الاحتجاز في المغرب، وأتيحت له الفرصة لمقابلة السجناء على انفراد.

١٢ - **السيد ترونغ** (فييت نام): قال إن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها مكرس بالكامل في دستور بلده. وقد أصدرت فييت نام أكثر من ٠٠٠ ١٩ وثيقة قانونية من جميع الأنواع، منها أكثر من ٢٠٨ مدونات وقوانين وأكثر من ١٩٢ أمرا وحوالي ٠٩٧ ٢ مرسوما و ٥١٦ ١ وثيقة للحكومة والوزارات والقطاعات. وكثير منها، بما في ذلك قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية والقانون المدني وقانون العمل وقانون الزواج والأسرة، له أهميته في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

١٣ - وذكر أن فييت نام طرف في ٧ اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان، و ١٥ اتفاقية لمنظمة العمل الدولية و ٥ من اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية ومعاملة أسرى الحرب. وفي حالة وجود تعارض بين القانون الوطني وأحكام الاتفاقية التي تكون فييت نام طرفا فيها، فتسود أحكام المعاهدة. وتشهد فييت نام تسارعا في خطى الإصلاح القانوني، وتزايدا في حسن تدريب القضاة والمحامين والمحققين ورجال الشرطة.

١٤ - **السيد كفاس** (أوكرانيا): قال إن بلده صدق في السنوات الأربع الماضية على عدد من الصكوك الدولية، شملت عدة صكوك منها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، واتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بإجراءات مكافحة الاتجار بالبشر، والاتفاقية الأوروبية المتعلقة بتبني الأطفال (المنقحة)، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي واتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي.

١٥ - وأشار إلى أن قيام مجلس حقوق الإنسان باعتماد قرار بناء على مبادرة من أوكرانيا بشأن دور منع الانتهاكات في حماية حقوق الإنسان، يظهر الأهمية الحاسمة لاتخاذ تدابير وقائية لضمان احترام حقوق الإنسان. وأعرب عن ترحيب أوكرانيا بمواصلة تعزيز الشفافية وزيادتها في اختيار وتعيين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. وقد وجهت أوكرانيا

دعـوات مفتوحـة إلى جميـع المكلفـين بولايـات بموجـب الإجراءات الخاصة وقدمت مرشحيها لمجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠.

١٦ - **السيدة كونترادزوكا** (لاتفيا): قالت إن لاتفيا قد أصبحت طرفا في أكثر من ٥٠ صكا دوليا لحقوق الإنسان منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩١. وبعد أن تحسنت حالتها الاقتصادية، استأنفت لاتفيا تقديم تبرعات إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١١، وسوف تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٧ - ومضت قائلة إن لاتفيا كانت واحدة من أوائل الدول التي وجهت دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة وعملت بنشاط على تعزيز التعاون معهم. وتشير الدعوة المفتوحة بوضوح إلى التزام البلد بحقوق الإنسان. وستخوض لاتفيا انتخابات مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤.

١٨ - وأضافت أن لاتفيا لديها تشريع شامل ونظام مؤسسي لحماية حقوق الإنسان. ويمكن للأفراد تقديم شكاوى إلى المحكمة الدستورية. ويتحمل مكتب أمين المظالم المسؤولية عن تعزيز حماية حقوق الأفراد ومنع جميع أشكال التمييز. ويمكن لأمين المظالم أن يتقدم بطلب إلى المحكمة الدستورية وإلى محكمة ذات ولاية قضائية عامة.

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/67/56، وA/67/159، و A/67/163، و A/67/178، و A/67/181، و A/67/226، و A/67/260، و A/67/261، و A/67/267، و A/67/268، و A/67/271 و Add.1، و A/67/275، و A/67/277، و A/67/278، و A/67/285، و A/67/286، و A/67/287، و A/67/288، و A/67/289، و A/67/292، و A/67/293، و A/67/296، و A/67/299، و A/67/302، و A/67/303، و A/67/304، و A/67/305، و A/67/310، و A/67/357، و A/67/368، و A/67/380، و A/67/396)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/67/327، و A/67/333، و A/67/362، و A/67/369، و A/67/370، و A/67/379، و A/67/383، و A/C.3/67/4[(١)])

١٩ - **السيد غودارد** (بربادوس): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فأشار إلى أن عددا من مواطني الجماعة الكاريبية، يواصلون بصفتهم خبراء مستقلين في هيئات المعاهدات، المساهمة في المناقشات المتعلقة بتعزيز فعالية نظام هيئات المعاهدات.

٢٠ - وأكد من جديد قلق الجماعة الكاريبية إزاء التنفيذ الانتقائي للتوصيات الواردة في تقرير المفوضة السامية بشأن تعزيز نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

٢١ - وذكر إن إعمال الحق في التنمية لا يزال يواجه تحديات بسبب الأزمات التي تعرضت لها الدول النامية الصغيرة على وجه الخصوص. وأعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية بورود إشارة إلى إعلان مونتيغو باي في تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم. وأشار إلى أن إعمال الحق في بلوغ أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية قد تقوض نتيجة ارتفاع معدل انتشار الأمراض المعدية وغير المعدية.

(١) لم تصدر بعد.

٢٢ - واستطرد قائلا إن إنتاجية مصايد الأسماك كمصدر للغذاء في انخفاض، ويرجع ذلك أساسا بسبب ممارسات الصيد المدمرة وإعانات الدعم المشوهة. ويلزم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية المستدامة في قطاع مصايد الأسماك. فسكان البلدان النامية أكثر عرضة للآثار السلبية للتحديات التي تواجه مصايد الأسماك العالمية. وتحظى آلية مصايد الأسماك الإقليمية الكاريبية، وهي منظمة إقليمية في منطقة البحر الكاريبي، بأهمية خاصة في ما يتعلق بهذه المسألة.

٢٣ - **السيد حنيف** (ماليزيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن عمل المجتمع الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مبادئ احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن شأن تحقيق توازن بين حقوق الفرد والمجتمع أن يعزز الحرية والتقدم والاستقرار الوطني.

٢٤ - وأضاف أنه بموجب ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٧، توجد برامج وأنشطة سنوية ذات أولوية قصوى، وكذلك خطة عمل خمسية. وتم التخطيط لإجراء دراسات مواضيعية، بشأن جملة أمور منها الهجرة، والاتجار بالبشر، والأطفال الجنود والنساء والأطفال في حالات النزاع والكوارث في ما يتصل بخطة العمل الخمسية. وسيرسي إعلان الرابطة عن حقوق الإنسان، وهو في مرحلة الصياغة حاليا، الأساس لتعاون إقليمي في مجال حقوق الإنسان.

٢٥ - وأشار إلى أن اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة للرابطة تسعى إلى تعزيز رفاه النساء والأطفال ونمائهم وتمكينهم ومشاركتهم. وعُقدت مؤخرا اجتماعات بين تلك اللجنة وخبراء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وبين اللجنة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال.

٢٦ - ومضى قائلا أن مشاريع اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة للرابطة تشمل في السنوات القليلة المقبلة نشر أفضل ممارسات الرابطة في القضاء على العنف ضد النساء والأطفال، وإنشاء شبكة إقليمية للخدمات الاجتماعية لتمكين النساء والأطفال الذين وقعوا ضحايا للعنف. وفي ما يتعلق بالأطفال على وجه الخصوص، فإن الخطط تشمل وضع معايير لجودة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وتهيئة بيئة مواتية للأطفال للمشاركة في صنع القرار؛ وعقد لقاء تشاوري حول الممارسات الثقافية والدينية التي تؤثر على حقوق الأطفال. وفي تموز/يوليه، أجرت اللجنة حوارا مع ممثلين للأطفال من البلدان الأعضاء في الرابطة. وشدد الأطفال على نتائج المنتدى الثاني لأطفال الرابطة، وذكّروا اللجنة بشعارهم: ”لا تتكلموا عنا بدوننا.“

٢٧ - ومضى قائلا أن الرابطة وإن كانت تسعى لوضع جدول للأعمال لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة، فإنها تأخذ في الحسبان ضرورة اتباع أساليب غير تصادمية وبناءة للمشاركة وذلك بسبب تنوع الخصائص الإقليمية والثقافات والأديان والتقاليد.

٢٨ - **السيد إيرازوريز** (شيلي): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن مساهمات المهاجرين في البلدان المضيفة لا يحظى بتقدير كافٍ، وأن الأزمات الاقتصادية والمالية قد أدت إلى تدهور ظروف عمل المهاجرين. وأشار إلى أن تدفقات الهجرة قد غيرت اتجاهها، من خلال عودة العديد من المهاجرين من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى بلدان المنشأ وعودة المهاجرين القادمين من البلدان المتقدمة.

٢٩ - وأعرب عن أسف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إزاء اعتماد قوانين تجرم الهجرة.

وينبغي للدول الأعضاء أن تضع نهاية لفترات الاحتجاز المفرطة للأشخاص الذين لم يرتكبوا أي جريمة، واحترام الكرامة الأصيلة وحقوق الإنسان للمهاجرين دون شروط، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وينبغي للدول إلغاء القوانين ذات الدوافع السياسية التي تؤدي إلى هجرة غير آمنة أو خسائر في الأرواح، وينبغي توفير حماية قانونية للمهاجرات من العنف والاستغلال.

٣٠ - وأضاف أن تكثيف التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، يقتضي قيام الدول بتعزيز التنسيق بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وينبغي اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المهاجرين من الآثار الناجمة عن أنشطة الجماعات الإجرامية.

٣١ - **السيد دي سيلوس** (البرازيل): تحدث بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فقال إنه منذ عام ٢٠٠٥ عقدت اجتماعات لكبار المسؤولين عن حقوق الإنسان في بلدان السوق لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطفولة، والمساواة بين الجنسين، والتمييز، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والتعليم، والحق في معرفة الحقيقة. وأنشئ منذ عام ٢٠١٠ معهد السياسات العامة لحقوق الإنسان التابع للسوق، لتعزيز سيادة القانون في الدول الأعضاء من خلال وضع سياسات عامة لحقوق الإنسان.

٣٢ - وأعرب عن قلق الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي إزاء أثر الأزمة الاقتصادية على جميع حقوق الإنسان. ولا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف أن تُستَخدم الأزمة كذريعة لتجاهل أو تقليل التمتع بحقوق الإنسان أو لعدم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزامها بتخصيص ٠،٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٣ - وأشار إلى القرار المتخذ في عام ٢٠١٢ لوضع سياسة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بشأن المساواة بين الجنسين. وأوضح أن الدول الأعضاء والدول المنتسبة اتخذت التدابير اللازمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جداول أعمال هيئات السوق المختلفة. وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، أحرزت الدول الأعضاء والدول المنتسبة تقدما في القضاء على الفقر وسوء التغذية، وتوفير التعليم الابتدائي والثانوي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وخفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات. ونظرا لأن الفقر كان عاملا رئيسيا في انتهاكات حقوق الإنسان، فمن المهم تنفيذ سياسات للقضاء عليه.

٣٤ - وأكد من جديد دعم الدول الأعضاء والدول المنتسبة للسوق المشتركة للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأشار إلى أن تنفيذها يسهم إسهاما كبيرا في إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع.

٣٥ - **السيد ماير- هارتنغ** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث أيضا باسم كرواتيا البلد المنضم إلى الاتحاد الأوروبي، وأيسلندا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وهي البلدان المرشحة للانضمام إليه، وألبانيا والبوسنة والهرسك وهما من بلدان عملية الاستقرار والانتساب، فقال إن الاتحاد الأوروبي اعتمد في عام ٢٠١٢، للمرة الأولى، إطارا نص على مبادئ وأهداف وأولويات لزيادة تحسين فعالية واتساق سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أُعِد ما يقرب من ١٠٠ إجراء تفصيلي لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ. وفي تموز/يوليه، تم تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان للمرة الأولى.

٣٦ - واسترسل قائلا إنه رغم تعرض بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لإغراء برفض منح كامل حقوق الإنسان

للجميع، فإن الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إلا إذا كان لجميع الناس صوت متساو وحقوق متساوية، يكفلها القانون والممارسة العملية. وفي تونس وليبيا ومصر، مكنت الانتخابات الديمقراطية التي نُظمت بنجاح العديد من المواطنين من التصويت بحرية للمرة الأولى في حياتهم. وتجدر الإشارة إلى الدور الإيجابي للمرأة في العملية. وكان من دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أن قدم خبراته للسلطات الوطنية والمحلية. ويحظى بالترحيب التعاون المتزايد من جانب بعض بلدان شمال أفريقيا مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وتُشجع تلك البلدان على المضي قدما نحو توجيه دعوات مفتوحة للمكلفين بهذه الإجراءات.

٣٧ - ومضى قائلا إنه بينما تحظى التطورات الإيجابية في بورما/ميانمار بالترحيب، فإن الاضطرابات الأخيرة في ولاية راخين لفتت الانتباه إلى القضايا التي لم تحل بعد. ويود الاتحاد الأوروبي مرة أخرى تقديم قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، يعكس العديد من الخطوات التي اتخذها الحكومة وكذلك الشواغل المتبقية.

٣٨ - وأضاف إنه يتعين اتخاذ مزيد من التدابير لوضع حد لدورة العنف في البحرين. وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ توصيات لجنة بسيوني للتحقيق.

٣٩ - وأعلن تشجيعه لسري لانكا على التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة الدروس المستفادة والمصالحة، ومعالجة الادعاءات الخطيرة بانتهاكات القانون الدولي.

٤٠ - وأشار إلى أن زيادة حدة العنف في الجمهورية العربية السورية ما يزال يهز العالم، ويستلزم اتخاذ إجراءات حاسمة وموحدة من جانب الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي التام لجهود الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة، ويدين الاستخدام المستمر في التزايد للقوة من قِبل النظام.

٤١ - وأضاف أن احتلال المتمردين الإسلاميين للجزء الشمالي من مالي، أدى إلى زيادة في عمليات الإعدام العلني، والإعدام خارج نطاق القضاء، بما في ذلك الرجم حتى الموت وبتر الأطراف العقابي، وتجنيد الأطفال، وإلى وضع خطير للغاية بالنسبة للفتيات والنساء. وفي الجنوب، مثل اختفاء أفراد من الحرس الرئاسي والهجمات على الرئيس والاعتقالات الجماعية في أعقاب الانقلاب، مسائل مثيرة للقلق.

٤٢ - واسترسل قائلا إن جميع الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك جيش هذا البلد، حُثت على وقف ممارسة الاغتصاب والقتل التعسفي، والتجنيد القسري للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، والنهب. وينبغي للسلطات الوطنية أن تعمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإصلاح القطاع الأمني وإنهاء الإفلات من العقاب.

٤٣ - وأردف قائلا أن مضايقة وترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المعارضة السياسية ووسائط الإعلام والمجتمع لا يزال مستمرا في بيلاروس. وينبغي للسلطات الإفراج فورا عن جميع السجناء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين وإعادة تأهيلهم. ومثلت الانتخابات البرلمانية الأخيرة فرصة أخرى ضائعة بالنسبة لبيلاروس لإجراء انتخابات تتماشى مع المعايير الدولية.

٤٤ - وأعرب عن قلق إزاء التشريعات الأخيرة في الاتحاد الروسي المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية التي تتلقى تمويلا خارجيا؛ والمظاهرات؛ ومراقبة الإنترنت؛ وتجريم القذف. وأعرب عن أسفه لنقض فتروبلا للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

٤٥ - وحث جمهورية إيران الإسلامية بقوة على أن تتعاون مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وأعرب عن أسفه إزاء إعدام عشرة أشخاص في الآونة الأخيرة بتهم تتصل بالمخدرات. ويتزايد استخدام عقوبة الإعدام، بما في ذلك عدد حالات الإعدام العلني، وقائمة الجرائم التي تطبق على أساسها عقوبة الإعدام.

٤٦ - وقال إن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بإصلاح الأراضي والإدانات التي صدرت في الآونة الأخيرة للمدافعين عن حقوق الإنسان في كمبوديا تلقي بظلال من الشك على نزاهة القضاء. وفي فييت نام، تقدم الإدانة التي صدرت مؤخرا بحق المدونين في مجال حقوق الإنسان دلالة على اتباع نهج أكثر تقييدا لحرية التعبير.

٤٧ - وأعرب عن قلق عميق إزاء الموجة الأخيرة للتضحية بالنفس في منطقة التبت في الصين. وأضاف إنه يتعين على الصين ضمان احترام حقوق الإنسان لشعب التبت والأقليات الأخرى. ويحث الاتحاد الأوروبي الصين على الدخول في حوار هادف مع ممثلي الدلاي لاما وشعب التبت، لاتخاذ خطوات لإلغاء نظام إعادة التثقيف من خلال العمل وضمان الحق في محاكمة عادلة وحرية التعبير والتجمع وحق الأقليات في التمتع بثقافتها الخاصة وممارسة دينها الخاص واستخدام لغتها الخاصة. ويشجع الصين على مواصلة الجهود المبذولة للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي وقعته الحكومة في عام ١٩٩٨.

٤٨ - وأعرب عن قلقه البالغ أيضا إزاء التمادي في الانتهاكات الجسيمة الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٤٩ - **السيد ويناويزر** (ليختنشتاين): قال إنه يجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون منع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي مسألة ذات أولوية قصوى. وفي هذا الصدد، هناك مجال كبير لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، تحققت تحسينات جوهرية في الترتيبات المؤسسية للأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأخير لحقوق الإنسان.

٥٠ - وأضاف أنه يجب الحفاظ على استقلالية المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ويعكس إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توافقا في الآراء بشأن إيجاد نظام للمساءلة يمنح المفوض السامي الاستقلال في المسائل الموضوعية لكي يضطلع بالدور الهام الذي أوكلته له الدول في مجال الدعوة. وينبغي الإبقاء على الترتيبات المؤسسية الحالية بين الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والأمانة العامة، وينبغي أن يعزز مختلف أصحاب الشأن في هيكل حقوق الإنسان التعاون فيما بينهم. وتقدم التفاهمات التي تم التوصل إليها في جنيف بهذا الخصوص أمثلة جيدة على نهج عملي لتحسين تبادل المعلومات.

٥١ - وأردف قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل هو أشمل قياس للتقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، يضطلع به المجتمع الدولي على الإطلاق. ويتعين على الدول أن تُظهر إنها حققت، في الدورة الثانية، تقدما ملموسا في الاستجابة للتوصيات التي تلقتها في الجولة الأولى، ويجب أن تحافظ العملية على شموليتها. وشكل التزام الجميع في الجولة الأولى نجاحا كبيرا. وإذا توقفت دولة ما عن التعاون بموجب آلية الاستعراض، فسيضع هذا التطبيق الشامل والمتساوي لاتفاقات حقوق الإنسان موضع شك.

٥٢ - واختتم كلمته قائلا إن نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان لم يتمكن من البقاء حتى الوقت الحالي إلا نتيجة ارتفاع معدل عدم الامتثال لالتزامات تقديم التقارير. ويتعين التركيز بشكل واضح على الموارد في عام

٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، لابد من التصدي لأشد الحالات خطورة في كل هيئة من هيئات المعاهدات من خلال الاستجابة لطلبات بعينها للحصول على تمويل إضافي.

٥٣ - **السيد يوهان** (ماليزيا): قال إنه يجب إتاحة وقت كاف للعملية الحكومية الدولية لكي تنظر على نحو شامل في المدخلات والمبادرات المختلفة.

٥٤ - وأشار إلى أن حالة حقوق الإنسان تتدهور ، وخاصة في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا وآسيا. وينبغي أن تكفل جميع الأطراف وصول المعونة الإنسانية دون عوائق ووقف تدفق الأسلحة. وقد حُرم الفلسطينيون بشكل منهجي من حقوقهم وسحقتهم الدولة القائمة بالاحتلال. ويلزم اهتمام متواصل من جانب المجتمع الدولي بحالة حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة.

٥٥ - وأضاف أن ماليزيا وقعت مؤخرا صكوك الانضمام للبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وفي عام ٢٠١١، ألغت تشريع الحقبة الاستعمارية الذي يسمح بالاحتجاز بدون محاكمة. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تشريعات جديدة تهدف إلى التصدي لتهديدات الأمن القومي والسلامة العامة. ومن شأن التشريع الجديد توفير ضمانات أقوى للحريات الأساسية والحريات المدنية.

٥٦ - واختتم كلمته قائلا إن الحكومة اتبعت سياسات تتضمن الاعتراف القانوني بالشعوب الأصلية وحماية حقوقها وحرياتها وذلك بهدف تحقيق تنمية وطنية مستدامة.

٥٧ - **السيدة نيغنا– سومدا** (بوركينا فاسو): قالت إنه بعد إجراء الاستعراض الدوري الشامل، أنشأت حكومة بلدها لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس؛ وشكلت مجلسا وطنيا لمنظمات المجتمع المدني لتوفير إطار للتعاون من أجل الجهات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان ووضعت خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بدعم من المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويجري تقديم توعية بهدف إلغاء التعذيب والزواج القسري والمبكر، وجعل مرافق الاحتجاز أكثر إنسانية؛ ومنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتقديم تدريب إلى قوات الأمن والدفاع في مجال حقوق الإنسان.

٥٨- وأشارت إلى أن بوركينا فاسو اعتمدت قوانين وأنظمة تهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومكافحة الإرهاب، ومعالجة قضايا حيازة الأراضي، وخاصة بالنسبة للنساء؛ ووضع نهاية للعنف في المدارس؛ وإصدار سياسة وطنية متعلقة بالجنسين.

٥٩- وأضافت أن الحكومة قدمت تقارير وطنية عن حقوق الإنسان في إطار اتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٦٠ - **السيد فاليرو بريسينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن احترام حقوق الإنسان آخذ في التناقص في جميع أنحاء العالم. كما أن الضمانات الاجتماعية آخذة في الاختفاء بينما ينتشر الفقر وعدم المساواة. ويشيع الجوع على نطاق واسع. وتعاني الحقوق السياسية والمدنية نتيجة السعي الجامح لتحقيق الأمن. وتُستخدم الحرب على الإرهاب لنشر الخوف وإلغاء الحقوق. وتخترق الطائرات بدون طيار المجال الجوي للدول ذات السيادة وتقتل المدنيين. وتُرتكب جرائم حرب وإرهاب من جانب الدولة في البلدان النامية، ووُجدت مبررات للتعذيب.

٦١ - وأشار إلى إنه في ظل هذه الظروف، مع ما تشكله الرأسمالية الليبرالية الجديدة من خطر على الحقوق، وخاصة حقوق شعوب الجنوب، أصبح الحق في التنمية مفتاح التمتع بحقوق الإنسان وممارستها.

٦٢ - وذكر أن حقوق الإنسان والحريات المتفق عليها دوليا تحظى باعتراف على نطاق واسع في فنزويلا، وكذا حقوق الشعوب الأصلية والحقوق البيئية. وفي السنوات العشر الماضية، جرى الحد من الفقر واللامساواة في فنزويلا بسرعة مذهلة، في حين زادت المشاركة الديمقراطية. ولا تطبق عقوبة الإعدام في فنزويلا، ولا يمارس التعذيب. ولا يوجد سجناء سياسيون أو سجون سرية. ولا يجري احتجاز المشاركين في الاحتجاجات العامة أو معاقبتهم، وتتمتع المعارضة السياسية بحقوقها كاملة. وليس هناك قيود على حرية التعبير في فنزويلا، و لم تغلق أي منافذ إعلامية.

٦٣ - وأضاف أن فنزويلا لديها سند معنوي وسياسي يمكنها من الحديث عن حقوق الإنسان. وترفض بشدة الإدانة الانتقائية للبلدان النامية، التي يفترض إنها تتم باسم حماية حقوق الإنسان. وهذه الممارسة هي في الواقع جزء من اللعبة الاستراتيجية للهيمنة الاستعمارية الجديدة على العالم. وباسم المساعدات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان والمسؤولية عن حمايتها، تسعى القوى الاستعمارية لإسقاط الحكومات الشرعية، وبالتالي زرع الفوضى وشيوع انتهاكات حقوق الإنسان. وأعرب عن عدم قدرة على تفهم كيف يمكن لقوى إمبريالية معينة أن تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان بينما تدعم انتهاكات تلك الحقوق نفسها في البلدان الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وترتكب انتهاكات واسعة النطاق لهذه الحقوق في بلدان الجنوب.

٦٤ - **السيد دينترسميث** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن انتهاكات حقوق الإنسان المروعة التي تحدث في الجمهورية العربية السورية قد ازدادت سوءا في العام الماضي. ولا يقبل الضمير هجمات النظام الوحشية والمستمرة ضد شعبه. فقد ارتكبت قوات الحكومة عمليات قتل موجهة صارخة ضد المدنيين وهجمات ضد المرافق الطبية. وفر مئات الآلاف من المدنيين بسبب إجراءات النظام.

٦٥ - وأضاف إن قمع حكومة جمهورية إيران الإسلامية لشعبها يستحق أقوى إدانة. ويجب على الحكومة الوفاء بالتزاماتها الدولية واحترام قوانينها المتعلقة بحماية حقوق جميع المواطنين، بما في ذلك الحق في الحرية الدينية وحرية التعبير. ويجب الإفراج عن جميع الأشخاص الذين سُجنوا بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية، بما في ذلك أكثر من ١٠٠ من البهائيين ومئات من الطلاب والمحامين والناشطين والصحفيين. ويجب على الفور إطلاق سراح زعماء المعارضة مير حسين موسوي ومهدي كروبي وزهرة رهناورد.

٦٦ - وأضاف أنه ينبغي للقيادة الجديدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفكك فورا معسكرات الاعتقال السياسي، حيث يحتجز ما بين ٠٠٠ ١٣٠ و ٠٠٠ ٢٠٠ شخص من بينهم أطفال. وينبغي أن تضع حدا لمعاقبة طالبي اللجوء العائدين وأسرهم. وتُخضع الحكومة المواطنين للعمل القسري وتحرمهم من حرية التعبير وحرية الاجتماع وتكوين النقابات وحرية الدين والحركة. وينبغي للحكومة أن تمنح حق الدخول إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦٧ - ومضى قائلا أن السودان يواصل مهاجمة المدنيين والقصف الجوي في دارفور، وتسليح الميليشيات التي تقاتل بالنيابة عنه، والحفاظ على مناخ الإفلات من العقاب عن الانتهاكات والحرمان من الحريات السياسية. وتمنع الحكومة وصول المساعدات الإنسانية والغذائية في بعض المناطق وتواصل المشاركة في عمليات القتل خارج نطاق القانون

والاحتجاز التعسفي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقال إن الولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى تدعم وتعزز ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان من أجل تمكينه من الوصول إلى جميع مناطق البلاد.

٦٨ - وأعرب عن دعم الولايات المتحدة بقوة أيضا لإنشاء مكتب المقرر الخاص لإقامة اتصالات مباشرة مع حكومة وشعب بيلاروس. ومنذ الانتخابات الرئاسية المعيبة في عام ٢٠١٠، واصلت الحكومة فرض قيود هائلة على حرية تكوين النقابات وتنظيم الاجتماعات والتعبير والحق في محاكمة عادلة. وشاعت إدعاءات بوقوع تعذيب وبسوء المعاملة على نطاق واسع. واتخذت الحكومة إجراءات صارمة ضد نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين ووسائط الإعلام والمجتمع المدني.

٦٩ - وأضاف أن الكبح الحاد في إريتريا للحريات الأساسية تسبب في فرار أعداد كبيرة من الناس. ورفضت الحكومة مؤخرا التعاون مع المقرر الخاص الذي تمت تسميته مؤخرا، و لم تقدم بيانات عمن اختفوا بعد اعتقالهم.

٧٠ - وذكر أن قوات الأمن في كوبا تقوم بترهيب وضرب وسجن المواطنين الكوبيين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع. وينبغي الإفراج فورا عن آلان غروس، الذي سجن منذ ما يقرب من ثلاث سنوات لمجرد المساعدة في تحسين الاتصال عبر الإنترنت وتسهيل تدفق المعلومات.

٧١ - وأشار إلى أن الصين تبذل جهودا لإسكات المعارضة من خلال الاعتقالات والإدانات وحالات الاختفاء القسري والاحتجازات غير القانونية واضطهاد المحامين العاملين في مجال حقوق الإنسان ومضايقة الصحفيين وترهيب أسر الناشطين. ويجب على الحكومة أن تضع حدا للقيود المفروضة على الحرية الدينية والسياسات التي تقوض التقاليد اللغوية والدينية والثقافية للأقليات.

٧٢ - ومضى قائلا إن حكومة بورما اتخذت عددا من الخطوات الهامة التي تشير إلى بدء عملية إصلاح جديرة بالملاحظة. ومع ذلك، فإن أحداث الأسابيع والأشهر الأخيرة التي وقعت في ولاية راخين أثارت الأسف بشكل كبير.

٧٣- **السيدة هيوانبولا** (استراليا): أعربت عن قلق بلدها البالغ إزاء العنف الأخير الناجم عن التعارض بين ممارسة الحرية الدينية وحرية التعبير. ويجب الحفاظ على توازن دقيق بين هاتين الحريتين.

٧٤ - وأشارت إلى أنه رغم أن حجم الأدلة يشير إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب الحكومة السورية، فإنها تحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها القانونية وحقوق جميع السوريين.

٧٥ - وأضافت إنه لا بد من إدانة استخدام عقوبة الإعدام والترهيب والاعتقال التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين في جمهورية إيران الإسلامية، وكذلك انتهاك الحرية السياسية وانتهاك حرية الإعلام والمحاكمات غير العادلة، والسياسات والممارسات التي تميز ضد الأقليات العرقية والدينية، بمن فيهم الإيرانيون العرب، والبهائيون، والصابئون، وكذلك النساء والفتيات. وحثت جمهورية إيران الإسلامية على العمل بشفافية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٧٦ - وأشارت إلى أن أستراليا ما تزال تشعر بقلق بالغ إزاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية واستخدام التعذيب والاحتجاز التعسفي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحثت البلد الأخير على تعزيز حقوق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والتعاون البناء مع المقرر الخاص.

٧٧ - وأعربت عن إشادتها بالعمليات الدستورية والانتخابية التي بدأت في فيجي؛ لكن يتعين على الحكومة المؤقتة أن تحقق مزيدا من التقدم في تحسين حقوق الإنسان ولاسيما حرية التعبير والاجتماع والإعلام.

٧٨ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إن بلده دخل في حوارات تعاونية في مجال حقوق الإنسان مع أكثر من ١٠ بلدان، مع الأخذ في الاعتبار التاريخ والثقافة والتقاليد والأوضاع الخاصة بكل بلد.

٧٩ - وأعرب عن تقدير اليابان الكبير للإفراج مؤخرا عن عدد كبير من السجناء السياسيين وسجناء الرأي في ميانمار والعملية الانتخابية الجيدة التنظيم والشفافة التي جرت هناك. وقال إن اليابان قدمت مساعدة للأقليات العرقية في ميانمار وأعلنت مؤخرا أنها ستنفذ عملية لتصفية المتأخرات بالنسبة للقروض السابقة. وسيجري أيضا تقديم قروض جديدة.

٨٠ - وأضاف أنه في كمبوديا ورغم تحسن حالة حقوق الإنسان تدريجيا في العشرين سنة الماضية، فلا تزال قضية الأراضي تمثل نوعا من التحدي. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم تبد الحكومة أي استعداد للاستجابة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل وترفض التعاون مع آليات حقوق الإنسان الأخرى والإجراءات الخاصة.

٨١ - واستطرد قائلا إنه بعد عشر سنوات من إعلان بيونغ يانغ الموقع بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فلا تزال مسألة الاختطاف بدون حل. ولم يرجع بعد إلى اليابان اثنا عشر مواطنا يابانيا اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهناك حالات لمفقودين آخرين لا يمكن أن يُستبعد فيها احتمال أن تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي قامت بها. وهناك رعايا دول أخرى من بين الضحايا أيضا.

٨٢ - وحث الحكومة السورية على وقف القمع والعنف ضد شعبها وتعزيز الانتقال إلى نظام بقيادة الشعب السوري. وأعرب عن تأييد اليابان للجهود الدبلوماسية التي يبذلها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا.

٨٣ - وقال إن تنفيذ العقوبات القاسية والقيود المفروضة على حرية التعبير في الجمهورية العربية السورية ما تزال مصدرا للقلق. وتواصل اليابان حث الحكومة على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وينبغي للحكومة السماح للمقرر الخاص بدخول البلد.

٨٤ - وأعرب عن ترحيب اليابان بالإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية نفسها في مجلس حقوق الإنسان بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان في قارتهم. ويجب دعم بناء الدولة في الصومال، نظرا لأنها مفتاح الرخاء في جميع أنحاء القرن الأفريقي.

٨٥ - **السيد خامونغون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أشار إلى التعليق الوارد في تقرير الأمين العام بشأن وقف تطبيق عقوبة الإعدام في ضوء عدم وجود حظر صريح في تشريعات بلده لتطبيق عقوبة الإعدام ضد الأشخاص الذين كانوا دون سن ١٨ عاما عند ارتكابهم جريمة، وقال إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات تتضمن حظرا صريحا، في الواقع، على تطبيق عقوبة الإعدام ضد المجرمين الذين كانوا أقل من ثمانية عشر عاما وقت ارتكاب الجريمة. ورغم أنه تم الإبقاء على عقوبة الإعدام في التشريع الوطني، فقد حدث وقف فعلي لتطبيق عقوبة الإعدام لعدة عقود.

٨٦ - واستطرد قائلا إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في سبعة من الصكوك الدولية الأساسية التسعة لحقوق الإنسان. وصدقت الحكومة مؤخرا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٨٧- وخلص إلى أنه في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ينبغي تجنب ازدواجية المعايير والانتقائية والتسييس، وينبغي تؤخذ في الاعتبار البيئة والخلفية التاريخية والثقافية لكل دولة على حده.

البيانات التي أُدلي بها في إطار ممارسة الحق في الرد

٨٨ - **السيدة زياومي** (الصين): أعلنت رفض الصين للاتهامات التي وجهها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ضوء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فيهما، فلا يحق لهما توجيه أصابع الاتهام إلى الآخرين. وينبغي عليهما، بدلا من ذلك، تسوية أوضاع حقوق الإنسان داخلهما.

٨٩ - **السيد زيغلوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه أدخلت في الواقع في الآونة الأخيرة تعديلات على التشريعات المتعلقة بالمنظمات التي لا تهدف إلى الربح. وكان الغرض الرئيسي هو زيادة شفافية المنظمات المشاركة في النشاط السياسي التي تتلقى تمويلا أجنبيا، والتي يوجد منها على الأقل ألف منظمة في الاتحاد الروسي. ولا تحظُر هذه التغييرات للقانون التمويل الأجنبي لهذه المنظمات، ولكنها تجعل هذا التمويل أكثر شفافية فحسب. وعلاوة على ذلك، فإن العقوبة الوحيدة التي تُفرض على المنظمات التي تنتهك تلك القوانين ولا تبلغ عن المعلومات المعنية، تتمثل في ضرورة وقفها لأنشطتها. ونوقشت التغييرات على نطاق واسع وحظيت بدعم مختلف الانتماءات السياسية.

٩٠ - وأردف قائلا أن التغييرات التي أدخلت على القانون استندت إلى نُهج تطبق منذ أمد طويل في الدول الغربية. وطَبقت ما يسمى بالديمقراطيات المتقدمة قوانين من هذا القبيل لعدة عقود. وقد صيغ القانون الروسي على غرار تشريع مماثل معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية. والفرق بينهما إن وجد أن النسخة الروسية أخف. ويثير رد الفعل في الغرب تساؤلات عن السبب الذي يجعل من نصبوا أنفسهم أوصياء على سيادة القانون غير راغبين في أن يُعلن على الملأ التاريخ المالي للمنظمات التي يرعونها. ومن الواضح، أن السبب يتمثل في أنه سيكون من الأصعب على من نصبوا أنفسهم أوصياء على سيادة القانون أن يتدخلوا في الشؤون الداخلية للاتحاد الروسي وفرض معتقداتهم السياسية. والمجتمع المدني الروسي ليس بحاجة إلى مستشارين خارجيين فضوليين.

٩١ - **السيد جانغ** إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بلده يرفض بحزم الاتهامات الموجهة ضده. وهي ليست أكثر من لعبة سياسية لخنق وعزل بلده من أجل مواصلة السياسات المعادية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترجع إلى أكثر من نصف قرن مضى. وقد يكون من الأصوب لمن يلقون الاتهامات أن يفكروا في انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم، بما في ذلك التمييز والعنف وسوء معاملة المهاجرين وتشويه الدين، وهذا غيض من فيض. وينبغي أن يمتنعوا عن القتل الجماعي للمدنيين الأبرياء في أفغانستان والعراق. وسيواصل وفده رفضه بأشد العبارات للقرار المتعلق ببلدان بعينها والذي يتناول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأنه لا صلة له بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٩٢ - واستطرد قائلا أنه تمت تسوية مسألة الاختطاف التي أثارها ممثل اليابان بالكامل. ومن ناحية أخرى، فإن مصير ومكان وجود ٨،٤ ملايين كوري اختطفتهم اليابان خلال احتلالها العسكري لكوريا مازال مجهولا. وتحاول اليابان تحويل انتباه الرأي العام عن جرائمها ضد الإنسانية التي لم تُحل بعد، المرتكبة ضد كوريا، والتي شملت المجزرة التي

ارتكبت ضد مليون شخص. وينبغي أن تعتذر اليابان وتدفع تعويضات للضحايا، بما في ذلك من تم احتجازهن في إطار الاستعباد الجنسي من أجل الجيش الياباني.

٩٣ - **السيدة توماس** (كوبا): قالت إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنصب نفسها مدافعا عن حقوق الإنسان على الرغم من أنها تفتقر إلى السند الذي يمكنها القيام بذلك. فهي تدعم المرتزقة والمجرمين العاديين في البلدان الأخرى الذين يشجعون الإرهاب والتدخل الأجنبي وتغيير الأنظمة.

٩٤ - **السيدة آل خليفة** (البحرين): قالت إنه جرى تنفيذ معظم توصيات الاستعراض الدوري الشامل، ويجري تنفيذ الباقي، مؤكدة التزام بلدها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن الإجراءات التي اتخذها بلدها ينبغي أن تبدد أي شكوك بشأن التزامه بدعم سيادة القانون.

٩٥ - **السيد ترونغ** (فييت نام): قال إن ضمان حرية التعبير هو سياسة ثابتة لبلده ومكرس في الدستور وتكفله عديد من القوانين. والنمو السريع للصحافة وتنوعها في فييت نام دليل على حرية التعبير على أرض الواقع. فهناك ٩٥٤ صحيفة ومنفذ إعلامي آخر و ٠٠٠ ١٧ صحفي مرخص لهم بممارسة المهنة. وتأتي فييت نام في المركز السادس في آسيا في النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون الإنترنت. وكثير من الدول الأوروبية اعتمدت أيضا بعض القيود على حرية التعبير بسبب اعتبارات الأمن القومي.

٩٦ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إنه لم تتم، في الواقع، تسوية مسألة الاختطاف. وفي عام ٢٠٠٨، غيرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقفها بشأن تسوية مسألة الاختطاف من عدمه، وفي عام ٢٠٠٨، اتفق الجانبان على أهداف وطرائق التحقيق في مسألة الاختطاف. وينبغي أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لشواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

٩٧ - **السيد جانغ** إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أشار إلى أن جميع الناجين عادوا إلى ديارهم، وتم نقل رفات الجميع وممتلكاتهم إلى اليابان. وجرى عمل كل شيء ممكن، وحُلت مسألة الاختطاف بنجاح.

٩٨ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إن من المؤسف للغاية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تستجب باتخاذ إجراءات ملموسة إزاء أي من الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي مرارا وتكرارا.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/١٥.